Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

أما الفريق الثانى، فيعترفون – وهم كارهون – بأحاديث الإذن. ثم يقفون منها موقفين:

الأول: هو الطعن فيها بعدم الصحة، ودعاة الطعن منهم قلة.

الثانى: هو القول بأن أحاديث الإذن كانت أولاً. ثم جاء حديث النهى ثانيا فنسخ الإذن فى كتابة الأحاديث، وصار النهى هو الموقف النهائى لرسول الله ﷺ وهذا من أفحش الأخطاء بلا نزاع.

فقد تقدمت الإشارة إلى حديث أبى شاه، الذى أمر فيه النبى ﷺ أصحابه أن يكتبوا له خطبة رسول الله عام الفتح، أى العام التاسع الهجرى.

كما تقدم خبر الصحيفة التى كتب فيها الإمام على رضى الله عنه بعض أحاديث الأحكام. وهذا بالقطع كان بعد وفاة النبى ﷺ، ولو كان حديث النهى عن كتابة الحديث هو الناسخ لأحاديث الإذن ما ساغ للإمام على رضى الله عنه أن يحتفظ بتلك الصحيفة التى كان يسميها «الصادقة» لأن احتفاظه بها يكون حينئذ معصية لنهى رسول الله. وهذا لا يصح صدوره من أى صحابى غير على. فكيف يصح عنه وهو من هو طاعة لله ولرسوله؟!

وللقارئ أن يتبين حجم الضلال وشناعته الذى يغدو فيه منكرو السنة ويروحون؟

فقد تمسكوا بحديث واحد، وأعرضوا عن طائفة من الأحاديث والوقائع، وضربوا بمواقف علماء الحق عرض الحائط، لأن هدفهم هو تحقيق مطامع أعداء الإسلام فى الإسلام، فركزوا على محو السنة من حياة المسلمين، والسنة نصف الإسلام فإذا تمكنوا من محوها، أو من التشكيك فيها تمكنوا فى الوقت نفسه – لا قدر الله – من تحنيط القرآن وعزله عن حياة المسلمين. والله لهم بالمرصاد وهو لا يصلح عمل المجرمين.

* * *